تراجعت بمقدار 2.1 مليون برميل

مخزونات النفط الأميركية تسجل أول انخفاض بعد ثلاث زيادات

تراجعت مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 2.1 مليون برميل، خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 12 نوفمبر الجاري، لأول مرة بعد ثلاث زيادات متتالية.

وقالت إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، إن المخزونات تراجعت بمقدار 2.1 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي، لتستقر عند 433.0 مليون برميل.

ويعني ذلك أن تحسنا طرأ على الطلب المحلي على النفط والمشتقات خلال فترة الأسبوع الماضي.

وذكرت أن المخزون الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع الماضي، أقل بحوالي 7 بالمئة من متوسط الخمس سنوات لهذا الوقت من العام.

وبلغ متوسط مدخلات مصفاة النفط الخام الأمريكية 15.4 مليون برميل يوميا، وهو ما زاد بمقدار 32 ألف برميل يوميا عن متوسط الأسبوع السابق له.

وعملت المصافي بنسبة 87.9 بالمئة من طاقتها التشغيلية الأسبوع الماضي.

وانخفض إنتاج البنزين الأسبوع الماضي بمتوسط 9.9 ملايين برميل يوميا، كما انخفض إنتاج الوقود المقطر بمتوسط 4.8 ملايين برميل يوميا.

وبلغ متوسط واردات الولايات المتحدة من النفط الخام 6.2 ملايين برميل يوميا، الأسبوع الماضي،، بزيادة قدرها 83 ألف برميل يوميا من الأسبوع السابق له.

وبلغ متوسط إجمالي المنتجات الموردة خلال الأربعة أسابيع الماضية 20.2 مليون برميل يوميا من المشتقات، بزيادة قدرها 3.9 بالمئة عن نفس الفترة من العام الماضي.

تسارع التضخم في منطقة اليورو إلى 4.1 بالمئة خلال أكتوبر

ارتفع معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو (19 بلدا) إلى 4.1 بالمئة في أكتوبر الماضي، وسط ارتفاع أسعار الطاقة.

وقال مكتب الإحصاءات الأوروبي "يوروستات"، إن معدل التضخم كان في حدود 3.4 بالمئة في سبتمبر السابق له.

وفي الاتحاد الأوروبي (27 بلدا)، صعد معدل التضخم السنوي إلى 4.4 بالمئة في أكتوبر الماضي، من 3.6 بالمئة في سبتمبر 2021.

وفقا للبيانات، سجل أعلى معدل تضخم في ليتوانيا بنسبة 8.2 بالمئة، تليها إستونيا 6.6 بالمئة؛ في حين سجل أقل معدل في مالطا بنسبة 1.4 بالمئة، ثم البرتغال 1.8 بالمئة.

وكانت مساهمة قطاع الطاقة في التضخم هي الأعلى بنسبة 2.21 بالمئة، ثم الخدمات 0.66 بالمئة، وقطاع التغذية والكحول والتبغ 0.43 بالمئة.

كريستين لاغارد

وارتفع التضخم الأساسي السنوي، باستثناء قطاع التغذية والطاقة 2 بالمئة في أكتوبر، مقارنة بـ 1.9 بالمئة مسجلة في سبتمبر السابق له.

وتوقعت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد،، تراجع التضخم في منطقة اليورو إلى أقل من المعدل المستهدف عند 2 بالمئة، على المدى المتوسط.

الأصول الاحتياطية الأردنية تزيد بـ 0.8 بالمئة في أكتوبر

زادت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي الأردني، بنسبة 0.8 بالمئة بنهاية أكتوبر الماضي، مقارنة مع الشهر السابق له.

وقال البنك المركزي الأردني، إن الأصول الاحتياطية (عملات وذهب وسندات وأذونات)، بلغت بنهاية أكتوبر 13.976 مليار دينار (19.706 مليار دولار)، مقارنة مع 13.864 مليار دينار (19.548 مليار دولار) بنهاية الشهر الذي سبقه.

وعلى أساس سنوي، زادت الأصول الاحتياطية للمملكة بنسبة 6.9 بالمئة من 13.064 مليار دينار (18.420 مليار دولار) خلال الشهر نفسه من 2020.

وبلغت قيمة الأصول الاحتياطية للأردن، حوالي 13.198 مليار دينار (18.609 مليار دولار) بنهاية 2020.

وتكفي احتياطيات البنك المركزي، مستوردات المملكة السلعية لنحو 9 أشهر، وتعد غير مسبوقة والأعلى في تاريخ المملكة، علما أن النسب العالمية تطلب تغطية 3 أشهر بحسب الصندوق.

وبدأ صندوق النقد الدولي مراجعته الدورية للاقتصاد الأردني، الأسبوع الماضي، حيث ستركز المراجعة على الإنفاق الرأسمالي في الموازنة العامة من خلال تحديد سقوف لها، بموجب اتفاق مع الحكومة.

الجزائري محمد هامل أميناً عاماً لمنتدى الدول المصدرة للغاز

نقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن وزارة الطاقة قولها إنه تم تعيين الجزائري محمد هامل، رئيس لجنة المحافظين في «أوبك»، أميناً عاماً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، خلفاً للروسي يوري سنتيورين.

وتولى هامل منصب رئيس لجنة المحافظين في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في 2015. وسيترك منصبه هذا في نهاية العام، وفقاً لمصدر مطلع. ولم يتم الإعلان عن بديل له بعد. ويضم منتدى الدول المصدرة للغاز 11 دولة منها روسيا أكبر مصدر للغاز في العالم، وتأسس لزيادة التنسيق وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. ويقول المنتدى إنه يمثل أصحاب 70 في المائة من احتياطيات الغاز المؤكدة و44 في المائة من الإنتاج المسوق و51 في المائة من الغاز الطبيعي المسال في العالم.

وعمل هامل من قبل نائباً لرئيس شركة سوناطراك الجزائرية الحكومية لشؤون الاستراتيجية والتخطيط. وكان مستشاراً بارزاً لأمين عام «أوبك» عبد الله سالم البدري في الفترة من 2010 إلى 2014 ورئيس دراسات الطاقة بالمنظمة من 2002 إلى 2009. كما رأس اللجنة رفيعة المستوى لاتفاقية الجزائر التي مهدت الطريق لإعلان تعاون تاريخي في ديسمبر 2016. مما أدى إلى إنشاء تحالف من «أوبك» والمنتجين من خارجها بقيادة روسيا، والمعروف باسم «أوبك+».

«سقف الدين» يهدد الولايات المتحدة مجدداً

حذرت وزيرة الخزانة الأميركية، جانيت يلين، من أن الولايات المتحدة قد تبلغ في 15 ديسمبر المقبل مجدداً سقف الدين العام، بعدما رفعه الكونغرس مؤقتاً في أكتوبر الماضي لتجنيب أكبر قوة اقتصادية في العالم خطر التخلف عن السداد.

وقالت الوزيرة في رسالة إلى زعماء الكونغرس الديمقراطيين والجمهوريين: «وفقاً لسيناريوهات محدّدة، فإنّ وزارة الخزانة ستجد نفسها مع موارد غير كافية للاستمرار في تمويل عمليات الحكومة الأميركية بعد 15 ديسمبر» المقبل. وأضافت أنه «لضمان الثقة الكاملة بالولايات المتحدة وقدرتها الائتمانية، فمن الضروري أن يرفع الكونغرس سقف الدين العام أو يجمّده في أقرب وقت ممكن».

وكان الكونغرس أقرّ في منتصف أكتوبر مشروع قانون رفع بموجبه سقف الدين العام بمقدار 480 مليار دولار، في إجراء مؤقّت جنّب أكبر قوة اقتصادية في العالم خطر الوقوع، لأول مرة في تاريخها، في وهدة التخلّف عن السداد. وأبعد هذا الإجراء عن الولايات المتحدة مؤقتاً شبح التخلّف عن السداد وعواقبه الكارثية على أكبر قوة اقتصادية في العالم وعلى العالم بأسره.

جانيت يلين

ويرفض الجمهوريون قطعاً الموافقة على أي خطوة لرفع سقف الدين العام؛ إذ يعدّونها بمثابة منح بايدن شيكاً على بياض لتمويل مشاريعه الاستثمارية. ولطالما حذّرت يلين من أنّ تخلّف الولايات المتحدة عن سداد ديونها قد يطلق العنان لركود جديد.

وإذا بلغت الولايات المتحدة سقف الدين العام فلا يعود بإمكانها الاقتراض، وعندما تجفّ سيولتها تصبح في حالة تخلّف عن السداد، وهو أمر غير مسبوق في تاريخها. من جهة أخرى، أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن، الثلاثاء، أن اسم الشخصية التي اختارها لرئاسة «الاحتياطي الفيدرالي»، سيعلن على الأرجح في نهاية هذا الأسبوع. وقال بايدن خلال زيارة إلى نيوهامشر إنّ القرار سيعلن خلال «نحو 4 أيام».

والبيت الأبيض متكتّم للغاية حول الخيارات التي يدرسها الرئيس لتولي هذا المنصب الذي يعدّ أساسياً للاقتصادين الأميركي والعالمي، في توقيت تبذل فيه جهود دولية للخروج من أزمة «كوفيد19».

وحاليا يتولى جيروم باول رئاسة «الاحتياطي الفيدرالي»، وهو في المنصب منذ عام 2018.

ويراهن البعض على إبقاء بايدن باول في منصبه، علماً بأنّ الأخير تلقّى إشادات من مسؤولين في الإدارة الديمقراطية الحالية... إلا إنّ بايدن يتعرّض لضغوط يمارسها الجناح اليساري في حزبه لتسمية لايل برايـنارد؛ التي يؤكّد داعموها أنها ستكون أكثر تشددا في التنظيم المصرفي.

لكن بغضّ النظر عن الشخصية التي سيتم اختيارها، يستبعد خبراء اقتصاديون أن يحيد «الاحتياطي الفيدرالي» عن سياساته المتّبعة في وقت قريب، في حين تشهد البلاد موجة تضخّم تعوق تعافي الاقتصاد من الوباء وتضعف نسب التأييد لبايدن.

وفي عهد باول، كان «الاحتياطي الفيدرالي» محور استجابة البلاد للوباء؛ إذ خفّض معدلات الفائدة إلى الصفر، وتعهد بإبقائها عند هذا المستوى لمدة أطول من العادة لمساعدة الاقتصاد في استعادة أعلى معدل للتوظيف. لكنّ ارتفاع الأسعار وتسجيل مؤشر وزارة العمل لأسعار المواد الاستهلاكية الشهر الماضي أعلى قفزة على أساس سنوي منذ أكثر من 3 عقود، زاد الضغوط على «الاحتياطي الفيدرالي».

تونس.. عجز الميزانية سيتفاقم

كشف قانون المالية التكميلي الذي صدر بمرسوم رئاسي في تونس، والمتعلق بسنة 2021، عن تفاقم عجز الميزانية بنسبة 28 في المائة عما تضمنه قانون المالية الأصلي، وارتفع هذا العجز المالي من 7.094 مليار دينار تونسي (2.47 مليار دولار) إلى 9.792 مليار دينار (3.42 مليار دولار)، وفق ما ورد في المرسوم الرئاسي لقانون المالية التكميلي.

وتفسر هذه الزيادة في عجز الميزانية بارتفاع النفقات بنحو أربعة مليارات دينار، وفي السياق ذاته، كشف قانون المالية التكميلي عن تسجيل ارتفاع على مستوى مداخيل الضرائب (الجباية) إلى ما يناهز 991 مليون دينار (345 مليون دولار).

ووفق عدد من خبراء الاقتصاد والمالية، فإن الحكومة التونسية تعوّل في تمويل عجز الميزانية وتغطية الثغرات المالية المتعددة، على تعبئة موارد اقتراض خارجي بقيمة 12.1 مليار دينار (4.21 مليار دولار)، واقتراض داخلي بقيمة 8.1 مليار دينار (2.82 مليار دولار)، مقابل 5.6 مليار دينار (1.95 مليار دولار) من الاقتراض الداخلي في الميزانية الأصلية. أما موارد خزينة الدولة، فهي مطالبة بتوفير نحو 801 مليون دينار (279 مليون دولار).

ووفق ما تضمنه قانون المالية التكميلي، فإن موارد الاقتراض الخارجي سجّلت تراجعاً ملحوظاً ولم تتجاوز حدود 13 مليار دينار (4.52 مليار دولار) في القانون الأصلي لميزانية 2021، في حين أن موارد الاقتراض الداخلي سجّلت نحو 8.1 مليار دينار مقابل 5.6 مليار دينار كانت مبرمجة.

وفي السياق ذاته، كشف قانون المالية التكميلي عن العدد الإجمالي للأعوان العاملين في الوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة، واتضح أنه في حدود 661.7 ألف فرد، وهو ما يستحوذ على القسط الأكبر من ميزانية الدولة؛ إذ إن كتلة الأجور في القطاع العام لا تقل عن 17 في المائة من إجمالي الميزانية.

واشنطن وطوكيو تعيدان بناء العلاقات التجارية

أعلنت الولايات المتحدة واليابان، عن شراكة جديدة لتعزيز التعاون في قضايا العمل والبيئة والتجارة الرقمية، مع التركيز على «مخاوف مرتبطة ببلد ثالث»، في إشارة إلى السياسات الاقتصادية التي تقودها الدولة في الصين.

وقالت الممثلة التجارية الأميركية كاثرين تاي، الموجودة في طوكيو للاجتماع مع وزراء بالحكومة اليابانية الجديدة، إن الاجتماعات المبدئية للشراكة الأميركية اليابانية بشأن التجارة ستعقد في مطلع 2022، مع عقد اجتماعات دورية على أساس منتظم.

وذكرت تاي، في بيان أصدره مكتبها في واشنطن: «ستعمق هذه الشراكة التعاون بين الولايات المتحدة واليابان». وتابعت: «سيدعم تعاوننا الوثيق إطار العمل الاقتصادي لإدارة بايدن – هاريس في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وسيسهم في تشكيل سياسات تجارية مستدامة ومرنة وشاملة وتنافسية ترتقي بشعبينا واقتصادينا».

كاثرين تاي

ومن المنتظر أن تبدأ الولايات المتحدة واليابان محادثات جديدة لمواجهة مخاوف بشأن «الفقرة 232» من الرسوم الجمركية الأميركية على الصلب والألومنيوم المرتبطة بالأمن القومي والحد من الفائض العالمي في طاقة الإنتاج من المعادن التي يتركز معظمها في الصين. وتأتي هذه المحادثات بعد اتفاق حصص أبرمته الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي يتيح لمنتجي الصلب في التكتل تصدير نحو أربعة ملايين طن من الصلب معفاة من الرسوم إلى الولايات المتحدة سنوياً.

وأشارت تاي إلى أن الشراكة الجديدة ستركز على أولويات مرتبطة بالعمل والبيئة وتسهيل التجارة ودعم النظام البيئي الرقمي والتعاون في المحافل التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف.

وأشار بيان مكتب الممثلة التجارية الأميركية إلى «مخاوف مرتبطة ببلد ثالث» كإحدى نقاط التركيز في المحادثات الجديدة. وقال إن الشراكة ستكون برئاسة تاي ووزارتي الشؤون الخارجية والاقتصاد والصناعة والتجارة اليابانيتين. واقترب سعر الدولار الأميركي لفترة وجيزة، من 115 يناً يابانياً، ليسجل مستوى لم يظهر منذ ما يقرب من خمسة أعوام، على خلفية مبيعات التجزئة الأميركية وبيانات إنتاج المصانع التي جاءت أقوى من المتوقع في أكتوبر (تشرين الأول)، بينما تراجعت أسهم طوكيو.

«المركزي الأوروبي»: بطء وتيرة التلقيح يهدد الاستقرار المالي

أعلن «البنك المركزي الأوروبي»، أن بطء وتيرة التلقيح ضد «كوفيد19» في بعض أنحاء العالم قد يهدد الاستقرار المالي، حتى لو كان التعافي الاقتصادي قد بدأ بالفعل.

وفي تقريرها نصف السنوي حول الاستقرار المالي، أشارت المؤسسة الأوروبية إلى أن الانتعاش الاقتصادي المستمر، مع استمرار نشاط الشركات في منطقة اليورو قد «قلل من أسوأ المخاوف بشأن الندوب الاقتصادية وزيادة مخاطر التخلف عن سداد الائتمان» في أعقاب وباء «كورونا».

وقال نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي في الوثيقة، إن «المخاطر المرتبطة بالوباء لم تختف تماماً، لا سيما لأن تقدم التطعيم ظل بطيئاً في العديد من مناطق العالم». وحذر البنك من أن الوباء لا يزال يمثل أحد المخاطر الرئيسية على النمو الاقتصادي في المستقبل، في ضوء استمرار الفيروس في الانتشار في أوروبا، مع تسجيل رقم قياسي جديد للإصابات بأكثر من 52 ألف حالة جديدة في ألمانيا، بينما تجاوزت فرنسا 20 ألف حالة يوم الثلاثاء، مع توقع حدوث اضطرابات في سوق العمل والطلب. ولاستكمال صورة التهديدات التي يتعرض لها الاقتصاد، أشار التقرير إلى «الضغوط على سلسلة التوريد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة»، والتي تشكل أيضاً تحدياً لـ«توقعات التضخم»؛ المعيار الذي يبني عليه البنك المركزي الأوروبي سياسته النقدية.